

من اجل اعادة المرحلين من ضحايا الانفال الى مناطق سكنهم و تطبيع الاوضاع في كوردستان وفق المادة 140

منذ سقوط الطاغية وقيام الحكومة العراقية الجديدة المؤتلفة من الاحزاب المتوافقة على تشكيلها لا يزال الجدل دائر حول آلية تطبيع الاوضاع وفق المواد الدستورية والتي آخرها المادة 140 في المناطق التي تعرضت الى حملات الابادة الجماعية بضمنها سياسة التعريب المنهجية التي انتهجها النظام الدكتاتوري في تغيير الوضع الديموغرافي لمناطق كركوك وخانقين وسنجار والمناطق الاخرى من كوردستان و تدمير و حرق الالاف من القرى والقصبات وترحيل سكانها الى المجمعات القسرية ولا سيما المناطق التي شملتها حملات الابادة الجماعية في عمليات الانفال والتي كان التركيز فيها بشكل خاص على منطقة كرميان والمناطق الاخرى التابعة لمحافظة كركوك الذي تجاوز عددها 750 من القرى والقصبات المحيطة بمركز المحافظة.

بالرغم من مضي ما يقارب اربعة سنوات و تشكيل اللجنة الخاصة بتطبيق المادة 140 ورغم ان المدة المقررة لتطبيع الاوضاع وفق المادة المذكورة تنتهي مع نهاية العام الحالي، الا انه يبدو انه ليس هناك في الافق اية مؤشرات توحى الى جدية الحكومة العراقية بهذا الاتجاه، بل ان هناك تلكاً متعمد وعراقييل مفتعلة للحيلولة دون تطبيق بنود المادة المذكورة. كما وان القيادة السياسية في إقليم كوردستان والمشاركة في حكومة التوافق لم تخطو خطوات ايجابية في اداء دورها في هذا الاتجاه ولم توفر الخدمات والتسهيلات الضرورية لعودة ضحايا حملات التعريب من المرحلين الى قراهم الاصلية حيث هناك تلكاً فاضح وعدم الجدية اللازمة في العمل والاجراءات رغم التصريحات التي تطلقها بعض المسؤولين.

انا في منظمة "جاك" نطالب الحكومة العراقية بكل مستوياتها، ان تبادر بأسرع وقت الى العمل لازالة كل العقبات والعراقيل امام لجنة تطبيق المادة 140 والاسراع من تخيف وطأة صعوبات الحياة امام جميع المرحلين ولاسيما ضحايا عمليات الانفال في مناطق كرميان والمناطق الاخرى التي تعرضت لحملات التعريب الشوفينية، وذلك بتعويضهم و

تخصيص المبالغ والتسهيلات اللازمة لاعادة بناء قراهم وتوفير الخدمات الصحية والتربوية و انشاء الطرق ووسائل الحياة الاخرى لهم و هذا واجب وحق وفق القوانين في وقت تؤكد سير المحاكمة الجارية للمتهمين في قضية الانفال تلك الحقائق.

كما ونهيب بالقيادة السياسية في اقليم كردستان ترجمة الشعارات الى الواقع وايلاء الاهتمام اللازم بهذا المهام التاريخي حيث ان القضية بالغة الحساسية في عراق لا يمكن فيها التكهن بالمستقبل نتيجة التجاذبات السياسية، ونطالبها بالالتفات الى مطالب ضحايا الانفال وانقاذهم من الاوضاع المزرية في المجمعات السكانية و تسهيل عودتهم الى قراهم الاصلية بتخصيص الموارد والتسهيلات اللازمة والمشار اليها أعلاه، حيث ان الوقت يمضي مسرعا دون أداء يذكر لصالح هذه القضية المصيرية.

كما ونطالب كل المنظمات العاملة في هذا المجال والمدافعة عن حقوق الانسان الى تأييد نداءنا وضم اصواتهم الينا من اجل تطبيع الاوضاع الشاذة ورفع الغبن عن شريحة كبيرة تتعرض الى التهميش واللامبالاة.

مركز حلبجة لمناهضة انفلة و ابادة الشعب الكوردي- جاك-

CHAK

8/1/2007